مجلة (لغة – كلام) تصدر عن مخبر اللغة والتواصل- جامعة غليزان / الجزائر
ISSN : 2437-0746 / EISSN: 2600-6308
رقم الإيداع: 2015 - 3412
مصنفة ج : قرار1432 بتاريخ 2019/08/13
http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/176
المجلد 10/ العدد: 02- أفريل (2024)

تاريخ الاستلام: 2023/09/02 تاريخ القبول: 2024/02/17 تاريخ النشر: 2024/04/15

التلقي والتأويل بين التواصلية والفعل الكلامي

نوال جوابلية
Djouablia.nawel@univ-medea.dz
جامعة الدكتوريحي فارس المدية /الجزائر

Receiving and Interpretation between Communication and Verbal Action

Nawal DJOUABLIA
Djouablia.nawel@univ-medea.dz
University of Yahia Fares Medea/ Algeria

ملخص البحث

يسعى هذا المقال للكشف عن الوجه الآخر لعملية القراءة والفهم والتأويل، بوصفها أفعالاً لغوية وعملية تواصلية بين الباث والمتلقي، إذ أن قضية فهم النص من المنظور التداولي لا تقتصر على تأويل النص داخل السياق اللساني فقط (التركيب، البلاغة، التضمين...إلخ)، بل ضمن سياق أوسع وهو السياق التداولي (غير اللساني)

وعلى هذا الأساس فإن عملية تأويل النص الأدبي -مهما كان جنسه- تتحقق عبر مستويين اثنين هما: المستوى الأول: يتضمن استقبال النص كعلامة لغوية تتضمن رسالة معينة، والمستوى الثاني وهو مستوى تعالق عنصري الفهم والتأويل، هذا الأخير الذي تراه المدرسة التداولية علاقة حوار واستماع وحدس و تفاعل مشترك بين السامع والمتكلم، فهو عملية معقدة تتأثر بموقفنا من علاقة اللغة بالفكر، هو ما يعني أيضاً أن علاقة النص بمؤوله هي علاقة موجهة بالدرجة الأولى، إذ يتضح أن كل نص هو خطاب موجه هدفه إقناع المتلقي بطرح معين.

وعليه فإن عملية تأويل هذا التركيب هي عملية قراءة فردية تقع عليه بطريقة تعسفية اعتماداً على مؤشرات و مقاربات تستند إلى بنية التركيب في حد ذاته والظروف التي ولد فيها، فإلى أي مدى يمكن الجزم بأن علاقة النص بقارئه هي علاقة تفاعل و فعل؟

الكلمات المفتاحية: القراءة؛ التأويل؛ الأفعال اللغوية؛ التواصلية؛ الوظيفية.

ABSTRACT:

This article aims to reveal the other side of the process of reading, comprehension and interpretation, as the issue of understanding the text from a deliberative perspective is not limited to the interpretation of the text within the linguistic context only, but within a broader context, which is the deliberative (non-linguistic) context.

On this basis, the process of interpreting the literary text - whatever its gender - is achieved through two levels (the first level is the reception of the text as a linguistic sign that includes a specific message, and the second is the interdependence of the elements of understanding and interpretation), the latter, which the pragmatic school sees as a relationship of dialogue, listening, intuition and joint interaction between the listener and the dependent, which also means that the relationship of the text with its meaning is a relationship directed primarily.

Therefore, the process of interpreting this structure is an individual reading process that falls on it in an arbitrary manner based on indicators and approaches based on the structure of the composition itself and the circumstances in which it was born, to what extent can it be determined that the relationship of the text with its reader is a relationship of interaction and action?

Key words: Reading; Interpretation; Linguistic acts; Communicative; Functional.

1.مقدمة:

تعنى التداولية بالبحث في العلاقة التي تربط الخطاب بمتلقيه والسياقات التي تحيط به، والبحث في الدور الذي تلعبه الكفاءة بمفهومها التداولي الواسع في عملية تلقي النص، بوصفه خطابا تحكمه المناورة اللغوية، فكان لزاماً على المتلقي إتباع جملة من الخطوات الإجرائية التي ستنقل النص من مجرد بنية صوتية إلى خطاب فعل لا يعتمد المكاشفة في أغلب الأحيان، وهو ما يتطلب معالجة مفصلة ودقيقة لكل ما يحيط بهذا النص من مرحلة إنتاجه إلى لحظة تلقيه وتأويله، وهي رحلة طويلة تتجاذبها العديد من المعطيات.

والتي لا يمكن في أي حال من الأحوال الإلمام بها، إلاّ بتملك مجموعة من الملكات التي لا تقتصر على ملكة فهم اللغة ومعرفة نظامها والقوانين التي تحكمها، فإلى أي مدى تسهم هذه الكفاءة في فهم الخطاب وتأويله على الوجه الذي يستحق؟ و كيف يمكن أن تشكل عملية فهم والتأويل علاقة تواصلية بين المرسل والمرسل إليه، يمكن لها أن تتحول –بموجب هذا-إلى مجموعة من الأفعال اللغوية الملزمة.

2. القراءة والتأويل بوصفهما علاقة تواصلية تفاعلية:

إن إشكالية ضبط العلاقة بين المتلقي والنص (خطاب)، إشكالية كبرى تفرض على الدارس الإلمام بالعديد من المعطيات التي تشكل حلقة وصل بين هذين القطبين، خاصة إذا أدركنا أن هذه المتغيرات التي تؤسس لهذه المنظومة التفاعلية مرتبطة بعضها مع بعض ارتباطا عضويا، إذ يستحيل أن يدرس أي متغير في معزل عن المتغيرات الأخرى.

وهو ما جعل عملية فهم النص وتأويله عملية معقدة، تستلزم النظر إلى هذه العملية على أنها استراتيجية محكمة البناء، إذ أن أهم ما يتسم به التأويل في طريقة بنائه أنه نتاج تأمل، وإن إخضاع نص ما لعملية تأويل يعني منحه قيمة فعلية مسبقة، فهو أفضل طريقة للفهم، فبقدر ما يكون النشاط التأويلي خصبا وذو فعالية كبيرة في بناء النص وبعث الحياة فيه، قد يكون في المقابل معول هدم خطير لا يدانيه في الضرر سوء النص نفسه أو قصوره عن الإبلاغ، ويكون ذلك عندما يمارس التأويل سلوكياته الابتزازية النفعية الضيقة.

ليصبح التأويل بهذا المعنى علاقة تواصلية تفاعلية، ويصبح النص والقارئ طرفين متفاعلين في الفهم وتوليد المعاني و عملية التأويل يصطلح عليه بالنموذج التفاعلي، والذي عرفت القراءة وفقه بأنها (تفاعل بين القارئ والنص)، ومن ثم فقد بني هذا التفاعل على أساسين: أساس موضوعي يتمثل في ما يمنحه النص من علامات ودوال تكّون المقروء، وأساس ذاتي يتمثل في ما تمنحه الذات القارئة من فهم وإدراك لهذه العلاقات والدوال.

وهنا تؤدي سلطة النصِّ الدلالية وظيفتها أداءً فاعلاً من خلال التقائها بسلطة القارئ التي تمثل الدلالية الكلِّية، أي أن دلالية النصِّ تمثل نقطة الالتقاء مع القارئ؛ وبالتالي يجب أن تنخرط ضمن التصور الشكلي الخارجي للنصِّ الذي يعكس آليته الأدائية بتشخيص المسالك والدروب المؤدية إلى منطقة التيمة في النص، مرورًا ببنية النصِّ، من خلال المنظومة التحليلية في سلطة القارئ؛ أي أنه يمثل انعكاسًا داخليًّا لمركِّبة من مركِّبات النصِّ التي لعبت دورًا إيحائيًّا في اجتذاب القارئ، وتسهم كلُّ إحداثية من إحداثيات سلطة النصِّ في عكس تصور معيَّن ضمن عملية القراءة.

ويساهم المرجع، إلى حدٍّ كبير في تأسيس سلطة النصِّ التي تتناغم مع المنظومة الإرثية في سلطة القارئ، أي يمثل التقابل المنطقي في جغرافية كلٍّ من القارئ والنص. فالمرجع في سلطة النصِّ يعكس التشكُّل المعرفي والذهني والسوسيولوجي لمجموعة مفاهيم الكاتب وعلاقاته ورؤاه، بما أنه يمثل أداة إنتاج النص؛ وبالمقابل فإن المنظومة الإرثية تعكس المفاهيم ذاتها في سلطة القارئ، أي أن هناك عملية تقابُل مفاهيمي تمثل التلاقي الأول ما بين القارئ والنص.

هذا التلاقي يتمحور حول كيفية تأسيس بيئة مشتركة تحتوي مفاهيم الطرفين، من خلال تزاوج معرفي يستعيد مرجعية ممثَّلة بتصورات قد تكون مختلفة، ويحاول أن يصل إلى المعنى الشمولي للمدلول عند الطرفين بقول آخر، ويحاول الرمز المستخدم كوسيلة تعبيرية دلالية في النصِّ أن يؤسِّس تناغمًا دلاليًّا مناظرًا في مرجعية القارئ أو في منظومة القارئ الإرثية، وتصبح القراءة-وفق هذا – هو إنتاج ثان للنص، وهذا الإنتاج هو عملية الإبداع التي يمارسها القارئ ف« ففعل القراءة بوصفه تفاعلاً ديناميكياً من النص و القارئ، حيث النص يتجاوز نفسه ممتداً إلى القارئ، والقارئ يخرج عن ذاته ليمتدا إلى النص»[1].

وعليه، يمكن القول إن سلطة النصِّ تشكِّل أحد الروافد الرئيسية لمنظومة القراءة. ولا يمكن بأيِّ شكل من الأشكال، تجاوز سلطة النصِّ في تشكيل مفهوم القراءة، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إنتاج رؤية غير متوازنة ونصٍّ مبنيٍّ ضمن أحادية قطبية قد لا تعكس واقع النصِّ المكتوب بقدر ما تعكس رؤية القارئ، إذ تعمل سلطة النصِّ المتمثِّلة بالبنية أحيانًا على تذويب مجموعة خطابات وأفكار تتصل بمرجعية النص، لتؤسِّس مفهومًا تحديثيًّا، مفهومًا تفاوضيًّا، يعمل على محاورة فعل القراءة المتمثِّل بسلطات القارئ التحليلية، ويحاول في نفس الوقت، أن يتجنَّب الانخراط كليًّا ضمن مفاهيمية القارئ؛ وبعبارة أخرى فهو يعمل على تشكيل سلطة تحاورية، تعكس أدواتها التأثيرية في البيئة المؤسَّس لها لكي تستقبل كلا التأثيرين: تأثير سلطة القارئ وتأثير سلطة النص، والابتعاد عن مفهوم المصادرة، وهذا يتوقف على القدرة التأثيرية التي يختزنها النص، وكيف استطاع هذا النص بمقوماته الخاصة لفت انتباه القارئ ودفعة لتحليله وتأويله.

3. التأويل بوصفه كفاءة تواصلية:

لا يتحدد المعنى في التمثل الذهني المجرد، وفي الوصف المادي الصوري، بل يتحقق ذلك في إطار النص الذي هو النطاق الشامل الذي تتكاثر فيه المعاني وتتولد، وتسلك سبلاً أخرى ما كان لها أن تتوارد فيها لولا شرعية النصوصية، ومن ثمة فإن التأويل-من حيث هو تفاعل القارئ مع المقروء-لا ينبغي له أن يقتصر على إيجاد التفسير الكافي للعلاقة بين العلامة ومرجعها الغائب الذي تنوب عنه، بل يجب أن يتجاوز ذلك ليضطلع بتفسير العلاقة بين العلامة والنص الذي وردت فيه، والمسوغ الذي يمكن أن يسترفد هاهنا هو أن الإجراء التفسيري داخل النسق اللغوي، يقابله الإجراء التأويلي في الخطاب.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن أخطر خطوة يقوم بها التأويل هو الابتزاز، ويراد به هو سلخ النص عن الجو العام الذي تشكل فيه، سواء أكان هذا الجو ثقافيا أم اجتماعيا، أو كيفما كان ذلك السياق الذي يؤطر الدلالة ويحددها، ويضبطها داخل سياج يصونها ويصون فاعليتها، وهو ما يبرر نظرة المدرسة التداولية لقضية فهم النص، والتي ترى أنها لا يجب أن تقتصر على تأويل النص داخل السياق اللساني فقط (التركيب، البلاغة، التضمين...الخ)، بل ضمن سياق أوسع وهو السياق التداولي (غير اللساني).

وعلى هذا الأساس فإن عملية تأويل النص الأدبي -مهما كان جنسه- تتحقق عبر مستويين اثنين هما: المستوى الأول: يتضمن استقبال النص كعلامة لغوية تتضمن رسالة معينة، والمستوى الثاني وهو مستوى تعالق عنصري الفهم والتأويل، هذا الأخير الذي تراه المدرسة التداولية علاقة حوار واستماع وحدس و تفاعل مشترك بين السامع والمتكلم، فهو عملية معقدة تتأثر بموقفنا من علاقة اللغة بالفكر، وهو ما يؤكد غياب القطيعة بين الذات والخطاب، أو ما يعرف بدرجة الصفر في القول.

و هو ما يعني أيضاً أن علاقة النص بمؤوله هي علاقة موجهة بالدرجة الأولى، إذ يتضح أن كل نص هو خطاب موجه هدفه إقناع المتلقي بطرح معين، أو بتعبير أدق فهو يتضمن فعلاً لغوية يستدعي تحقيق مقاصد معينة، سواء تعلق الأمر بمقاصد أولية أو طارئة، الأمر الذي يجعل من عملية التأويل في حد ذاتها علاقة حوارية تحاورية في جوهرها، تتحقق بين مؤسس النص ومتلقيه.

وعليه فإن عملية تأويل هذا التركيب هي عملية قراءة فردية تقع عليه بطريقة تعسفية اعتماداً على مؤشرات و مقاربات تستند إلى بنية التركيب في حد ذاته والظروف التي ولد فيها، وهو ما يجعل التأويل فعلاً لغوياً يحصل نتيجة توجيه الخطاب لهذا المتلقي دون غيره، باعتبار أن عملية التلفظ هي عملية إثارة للمتلقي بشكل أو بآخر.

و تنظر التداولية إلى هذا الفعل (فعل القراءة) على أنه إستراتيجية ينظمها الكاتب والقارئ على حد سواء، فالمؤلف لكي ينظم استراتيجية نصية عليه أن يعتمد على سلسلة من القدرات، هذه القدرات هي ذاتها التي يستعملها القارئ في عملية القراءة، « لهذا يتوقع المؤلف قارئا يستطيع أن يتعاون من أجل

تحقيق النص بالطريقة التي يفكر بها المؤلف، ويستطيع أن يتحرك تأويلياً كما تحرك المؤلف»[2]، وهو ما يعرف تداولياً بالكفاءة بمعناها التداولي الواسع التي يتجاوز القدرة اللغوية الصرفة.

إذ تعد الكفاءة بمفهومها التداولي مكوناً فاعلاً في تشكيل الخطاب بكل أصنافه كما تعد ركيزة يعوّل عليها عند تلقيه وتأويله، الأمر الذي دفع باللسانيات التداولية إلى الإقرار بضرورة تخطى حدود الملكة اللغوية التي أقرتها مدرسة النحو التوليدي، والاعتراف بكفاءة تواصلية هي حوصلة تآلف مجموعة من الملكات التي تشكل أرضية مشتركة لطرفي عملية التخاطب، حتى تضمن نجاح العملية التواصلية التي تجمعهما، وهو ما يبرر دعوة الطرح التداولي إلى عدم الاكتفاء الملكة اللغوية، وتوسيع الدائرة لتشمل مجموع الملكات التي من شأنها أن تعين المرسل على التخطيط لبناء خطاب ناجح، كما تعين -بالموازاة مع ذلك- المرسل إليه على فهم هذا الخطاب فهما صحيحاً كما خَطط له مرسله.

الأمر الذي نقل الكفاءة من مجرد معرفة بقوانين اللغة وإدراك بنظامها، إلى كفاءة تواصلية، تحسن توظيف هذه القدرة اللغوية ضمن السياقات التخاطبية المتعددة والمتغيرة، إذ لا يكفي– وفق الطرح التداولي- أن يتملك طرفي الخطاب المعرفة اللغوية (إدراك القاعدة اللغوية ومعرفة نظامها)، بل من الضروري أيضاً فهم ظروف استعمالها، وآليات الانتقال بها من مجرد إصدار صوتي، قد لا يضطلع بأي وظيفة غير الوظيفة الإفهامية، فالعديد من التعابير اللغوية وعلى الرغم من سلامتها الصوتية و النحوية والمعجمية إلاّ أنها تفشل تواصلياً، بسب عدم إلمامها أصحابها بالمعطيات السياقية التي عادة ما تعطي لهذه الأقوال وظائف إضافية، تتعدى الفهم والإفهام، إلى الإقناع والمحاججة، وبالتالي الانتقال بالقول إلى درجة أعلى، وهو درجة الفعل والإنجاز.

ومن هنا يتضح أن الخطاب الناجح هو خطاب مخطط له، وهو في الأصل نتيجة كفاءة تداولية، تفرض إعادة تعريف ثنائية (القدرة / الإنجاز)، بأنها قدرة المتكلم التواصلية، و التي تعني المعرفة بالقواعد التداولية بالإضافة إلى القواعد التركيبية والدلالية والصوتية التي تمكن من انجاز طبقات مقامية معينة، وقصد تحقيق أهداف تواصلية محددة، وهو ما يسعى إليه المرسل إذ ينتج خطابه بالقوة الصانعة [3] كما عند حازم القرطاجني (684 ه)، هي القدرة التي تتولى العمل في ضم بعض أجزاء الألفاظ والمعاني والتركيبات النمطية والمذاهب الأسلوبية إلى بعض، والتدرج من بعضها إلى بعض، في صورة من التآليف الذي يفضي إلى تحقيق مقصد معين.

وهو ما دفع بالعديد من رواد المدرسة التداولية ومن ذلك (هايمز) (D .Hymes) إلى اقتراح استبدال القدرة اللغوية بالقدرة التواصلية،إذ يرى أن (تشومسكي) (N .Chomsky) قد عرفها تعريفا ضيقاً لا يتناسب مع الطبيعة الاجتماعية للغة، وعليه « تتألف القدرة التواصلية لدى مستعمل اللغة الطبيعية من خمس ملكات على الأقل، وهي الملكة اللغوية والملكة المنطقية والمعرفية والإدراكية والاجتماعية»[4].

4. التأويل بوصفه فعلاً كلامياً:

إن حتمية النظر إلى النص على أنه علامات لغوية توظف لتحقيق أهداف قولية معينة، قد تكون مخطط لها مسبقاً وقد تكون طارئة، جعلت اللغة نشاطاً فردياً تظهر معه كفاءة المرسل في توظيف هذه العلامات في خدمة مقاصده وغاياته، فاللغة ليست أداة وصف للواقع، بل وسيلة فعل، ونجاح أية عملية تواصلية مقرون بتضافر مجموعة من العناصر اللغوية وغير اللغوية ضمن فعل التواصل، وهو ما يشكل فضاء مشتركا بين طرفي الخطاب، سرعان ما يتحول إلى فائض مضموني يشير إلى دلالات جديدة تضاف إلى الرسالة اللغوية.

ولعلّ من مظاهر هذا التقاطع، معرفة المخاطب (المتلقي)، ومعرفة أفاق مداركه، فمن الضروري حضوره أو استحضاره في النص، وهو ما يبرر احتفاء هذا الأخير بمتلقيه، باعتبار أن نجاحه مرتبط بمدى مناسبته للسامع، مع مدى قدرة التقنيات اللغوية المستخدمة في استثارته، أمام «التنوع الشديد للمتخاطبين الذين يتوجه لهم خطاب مكتوب، هؤلاء المتخاطبون الذين يتوجه نحوهم الحجاج يتراوحون كماً من فرد واحد إلى البشرية جمعاء، ويتراوحون كيفاً من مجموعة من العوام المجتمعين في الساحة العامة إلى الفرق الدقيقة التخصص العالية الكفاءة، فثمة مخاطب من صنف خاص،إذ يوازن المتكلم بين الانتصار لشيء أو معارضته، جاعلاً نفسه كائناً مضاعفاً، إذ يتخذ المتكلم ذاته مخاطباً له»[5].

إن الاعتماد على القاعدة التخاطبية التي تفترض دائماً وجود آخر نحاوره، وفي هذا الحوار بتجسد التأويل، وبمقتضاه تتم عملية توسيع دائرة التأويل التي يقوم بها القارئ، فالنص نتاج مصيره التأويل الذي هو جزء من الآلية التوليدية، ليصبح توليد النص بموجب هذا « هو تحريك استراتيجية تشترك فيها توقعات أفعال أخرى »[6].

بهذا فقد أصبح التركيز على طرفي عملية التخاطب مبدأ ثابتاً في الطرح التداولي، يجعل بموجبه الخطاب على حد تعريف (إميل بنفنست) (Emile Benveniste) أكثر شمولية واتساعاً، فهو يدعو إلى ضرورة « أن يفهم الخطاب بأوسع معانيه على أنه كل ملفوظ يفترض متكلماً ومستمعاً، وفي نية الأول التأثير على الثاني بأية طريقة».[7]

فالمتأمل في هذا التعريف يجد أن بنفنست قد ربط مفهوم الخطاب بمجموعة من الضوابط التي تجعل منه مساراً تواصلياً موجهاً، ومتعدد المقاصد، وهو ما يجعل عملية فهم الخطاب وتلقيه وتأويله عملية دقيقة غير مضمونة النتائج، ما لم يحسن المرسل معرفة أحوال متلقيه واستثمارها عند تشكليه لخطابه.

لذلك فإن حصول عملية الإفهام والفهم في هذه المواقف لا يمكن الكشف عنها إلاّ بالاعتماد على معرفة ما يحيط بعملية التلفظ في حد ذاتها، والتي يتيح للمرسل التلفظ بخطابه بتوظيف كل المستويات

التي تتداخل فيما بينها مشكلة خطاباً، لا يكتفي بالوصف التركيبي، بل يتعداه إلى دراسة الأفعال اللغوية المنجزة في سياقات معينة، تحت اختيارات محددة يقبل عليها مرسل تتشكل صورة المتلقي في ذهنه قبل أن ينطق بخطابه.

وعليه فإن عملية تأويل هذا التركيب هي عملية قراءة فردية تقع عليه بطريقة تعسفية اعتماداً على مؤشرات ومقاربات تستند إلى بنية التركيب في حد ذاته والظروف التي ولد فيها، وهو ما يجعل التأويل[8] فعلاً لغوياً يحصل نتيجة توجيه الخطاب لهذا المتلقي دون غيره، باعتبار أن عملية التلفظ هي عملية إثارة للمتلقي بشكل أو بآخر[9].

ولعلّ من أبرز ما تطرقت إليه النظريات التداولية في تنظيراتها لمفهوم الخطاب وأسس تأويله وفك شفرته، ما ذهب إليه (ميشال ميار) (M .Meyer) في تقديمه لطبيعة الكلام، والتي لا تخرج عن «كونه إثارة للسؤال أو استدعاء له لزم أن يتولد عن ذلك نقاش يولّد بدوره حجاجاً، فالحجاج لديه محايث لاستعمال الكلام، لأن الكلام يتضمن بالقوة سؤالاً يستمد منه دلالته»[10]، وهو ما يجعل عملية التلفظ بكل أشكالها عملية إثارة للمتلقي، واستثارة لردود أفعاله، سواء تعلق الأمر بمساءلته مباشرة أو بمساءلة ثاوية ضمن أساليب لغوية أخرى.

وإثارة المتلقي تبدأ في النص قبل إنتاج النص، أي لحظة التخطيط له، وتستمر إلى ما بعد التلفظ به، حين يصبح التأويل الوجه الثاني للخطاب، كيف لا هو عملية تقييم له تقع على مستويين اثنين هما: المستوى الأول عن طريق استقبال القول، كعلامات لغوية يحول المتلقي بموجبها الرسالة من السنن إلى الخطاب[11].

أما على المستوى الثاني فتتم عملية التلقي عن طريق تعالق عنصري الفهم والتأويل، وهنا ينتقل التلقي من درجة الفهم الأولي لمعنى القول، إلى تأويل معنى القول التي تحدث بمساعدة جملة من العناصر اللغوية وغير اللغوية التي تندرج تحت عنصر السياق، فكل الملفوظات، حجاجية كانت أو غير ذلك لا تقوم على الوصف الظاهر فقط، بل تحمل الكثير من التضمينات والإيحاءات، والتي تستدعي حضور عناصر تعين على فهمها وتأويلها، فالعلاقة النصية ليست بالضرورة علاقة بين عناصر لسانية فقط، بل تكون هذه العلاقة من طبيعة ضمنية غير لسانية.

وبعيدا عن سلطة الملفوظ المباشرة والملزمة، نجد الصورة المجازية وقد فتحت الباب واسعاً أمام المناورة الخطابية القائمة على البلاغة في صورها المختلفة، ويصبح النص القائم على المجاز«صوراً قادحة للخيال ومعبرة على الأهواء الإنسانية، وأداة سانحة للتفكير والتأمل وفرصة لخلق الملاءمة بين ما يقوله وما يتحاور حوله الناس وما ينتظرونه، ولهذه الأسباب يعمد الإنسان إلى استخدام عبارات غير معتادة للتعبير عن الطريقة التي تدفعه إلى تصور الأشياء وتمثلها وإقناع الآخرين بها»[12]، و تضمن للخطاب

نجاحه، وتضمن قدرة الباث «على الفعل في المتلقي باقتحام عالمه والنفاذ إلى مناطقه وتحويل أرائه وتغيير سلوكه»[13].

ليصبح من الضروري التفريق بين الاستعمال الحرفي للغة و الخطاب التقربي لها، ويصبح لزاماً الاعتماد على المكونات اللغوية وغير اللغوية، في فهم هذا الاختراق اللغوي الذي يجر السامع إلى إعمال عقله عبر عمليات استدلالية لا تخلو من المغامرة، فإذا كانت العلاقة المجازية كما قال "طه عبد الرحمان" تجعل ماهية الحجاج قائما على قدر من الالتباس في الوظيفة، والذي يتحقق بفضل مهارة المتكلم في فن القول، وإظهار كفاءته الإبداعية في استخدام آليات الانزياح اللغوي.

لذلك فإن العبارة في النص « إذا اقتصرت على ظاهرها، جاءت عادية أو عارضة في القول بحيث لا يعيرها المستمع أدنى اهتمام، أما إذا حملت معناها إشارات رمزية فإنها بكل تأكيد ستحرك آليات الفهم والتأويل لدى المخاطب، وتدفعه نحو اعتقاد ما»[14]، وهنا تظهر كفاءة المتلقي التداولية التي تمكنه على فهم كيفية بناء النص وأساليب تشكيله للعالم تشكيلاً جمالياً مخصوصاً، فنحن عند تلقي النص لا « نكتفي بالشرح والتفسير، بل يتسع مفهوم القراءة و يتعمق لينفتح على التأويل، فلنكتشف المنطق الخفي الذي يحكم النص علينا أن نؤول ما جاء فيه»[15].

ويصبح من الضروري أن نقف عند رمزية بعض التعابير الجاهزة على غرار المثل والشاهد، ونتدرج في استنباط معاني بعض الأقوال الاستعارية والمجازية، دون أن نغفل عن دور كفاءة المتلقي التداولية في تأويل الأفعال اللغوية غير المباشرة، والأساليب التعبيرية القائمة على المغالطة والتهكم والسخرية، التي أقر الدرس التداولي بقوتها الإنجازية استناداً إلى استعمالاتها التي تقع خارج معانيها الظاهرة.

فالملاحظ أن الانتقال من دلالة الوضع (المعنى الظاهر والحرفي) إلى دلالة الاستعمال أو اللزوم، إنما يتم بواسطة سلسلة من الاستدلالات غير لغوية التي تتيحها كفاءة المتلقي التواصلية، والتي تنطلق من تحليل سياق القول وصولاً إلى تأويل الخطاب والتحرك إزاء ما وصل إليه من نتائج، لتصبح هذه النتائج فيما يعد أنسب اختيار له من جملة الخيارات المتاحة له، وهو اصطلح بمبدأ الإصابية (PERTIENENCE)، الذي يعنى بانتقاء الأنسب والأصلح للمتخاطبين، "هدفها الرئيسي هو وصف كيف يؤول قول بطريقة اختيارية معينة(أي تلائم هذا الشكل ولا تلائم الآخر)"[16].

إن عملية تأويل الخطاب هي عملية ترتبط بالأساس بواقع وحقيقة الأقوال التي تتحقق بفعل التلفظ، فلا مناص من ربطها بسياقها التي تولد فيه بشكل قضوي، وتتفاعل مع المعطيات التي تتزاحم بين ثناياه، فالتأويل كما تراه الهرمينوطيقا الحديثة: « علاقة حوار واستماع وحدس وتفاعل مشترك بين

السامع والمتكلم ...(ف) التأويل بذلك هو عمل معقد يتأثر بموقفنا من علاقة اللغة بالفكر»، وهو ما يؤكد غياب القطيعة بين الذات والخطاب، أو ما يعرف بدرجة الصفر في القول[17].

5. خاتمة:

إن بناء الخطاب يستوجب منذ البداية الاعتراف بسلطة المتلقي، ومكانته داخل العملية التخاطبية، والإقرار بالدور الذي يلعبه في الكشف عن مناورات المبدع و نصه، اعتماداً على جملة من التقنيات والطرائق الاستدلالية التي تنتقل بموجبها اللغة من معناها الحرفي إلى دلالتها الملزمة، وهو أمر لا يتحقق إلاّ بتملك المتلقي مجموعة من القدرات الذهنية الخاصة، والتي لا يمكن حصرها في المعرفة بنظام اللغة فحسب، بل في ربط هذه اللغة بالمعطيات السياقية، واستثمارها بصورة أمثل في فك شيفرة النص، وكشف مغالطاته، ضمن علاقة تحاورية تؤسس لعلاقة قوية بين مؤسس القول ومتلقيه فعملية التلقي ليست متعة جمالية خالصة، ولكنها عملية مشاركة وجودية تقوم على الحوار بين المبدع والمتلقي.

6. الهوامش:

[1] نادر كاظم (2003)، المقامات والتلقي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط، ص ص 25-26

[2] أمبرتو إيكو، (1992)، القارئ النموذجي-طرائق تحليل النص الأدبي -تر/ أحمد بوحسين. منشورات اتحاد كتاب المغرب، سلسلة ملفات، الرباط. ط.1، ص 160

[3] القرطاجني أبو الحسن حازم، (1981)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء: تح/محمد الحبيب خوجة، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط2، ص 42

[4] الشهري عبد الهادي بن ظافر، (2004)، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، ص 57

[5] صابر حباشة، (2001)، التداولية والحجاج-مداخل ونصوص-، مركز صفحات للدراسات والنشر، دمشق، ط1، ص 70.

[6] أمبرتو إيكو، مرجع سابق، ص 58

[7] Emile Benveniste. (1966). problèmes de linguistique générale. Edition Gallimard .Paris. pp.241-242

[8] علم التأويل: أول المناهج الفلسفية التي اهتمت بدور القارئ في تحقيق النص وملء فراغاته التي يتركها المبدعون عمداً بهدف تحقيق أبلغ لحظات التواصل بين نصوص المؤلفين (كتاب،ن قاد، شعراء...) ونصوص القراء...

[9] الطلبة سالم محمد الأمين، (2008)، الحجاج في البلاغة المعاصرة، -بحث في البلاغة والنقد المعاصر-دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، ص ص 61-62.

[10] القارصي محمد علي، (د.س)، البلاغة والحجاج من خلال نظرية المساءلة لميشال ميار، ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، جامعة منوبة، تونس، المجلدxxx1x، ص 394

[11] عشير عبد السلام، (2006)، عندما نتواصل نغير-مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج –إفريقيا الشرق، د/ط، ص 132

[12] عشير عبد السلام، مرجع سابق، ص 208

[13] الدريدي سامية،(2008)، الحجاج في الشعر العربي القديم –من الجاهلية إلى القرن الثاني هجري- بنيته وأساليبه-، عالم الكتب الحديث، الأردن، د/ط، ص 101

[14] عشير عبد السلام، مرجع سابق، ص 131

[15] الدريدي سامية، مرجع سابق، ص ص 438-439

[16] عشير عبد السلام، مرجع سابق، ص 34

[17] عشير عبد السلام، مرجع سابق، ص 66

7. قائمة المراجع:

- أمبرتو إيكو، (1992)، القارئ النموذجي- طرائق تحليل النص الأدبي - تر/ أحمد بوحسين. منشورات اتحاد كتاب المغرب، سلسلة ملفات، الرباط. ط.1 .
- جميل عبد المطلب، (2000)، البلاغة والاتصال، دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع ،مصر، د/ط.
- الدريدي سامية،(2008)، الحجاج في الشعر العربي القديم –من الجاهلية إلى القرن الثاني هجري- بنيته وأساليبه-، عالم الكتب الحديث، الأردن، د/ط.
- الشهري عبد الهادي بن ظافر، (2004)، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1.
- صابر حباشة، (2001)، التداولية والحجاج-مداخل ونصوص-، مركز صفحات للدراسات والنشر، دمشق، ط1.
- الطلبة سالم محمد الأمين، (2008)، الحجاج في البلاغة المعاصرة، -بحث في البلاغة والنقد المعاصر، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1.
- عبد الرحمان طه، (1998)، اللسان والميزان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، د/ط.
- عبد المطلب محمد، (1994)، البلاغة والأسلوبية. الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر، ط1.
- عشير عبد السلام، (2006)، عندما نتواصل نغير-مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج –إفريقيا الشرق، د/ط.
- عمارة ناصر، (2009)، الفلسفة والبلاغة، مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي، دار العربية للعلوم ناشرون / منشورات الاختلاف، لبنان، الجزائر، ط1.
- القارصي محمد علي، (د.س)، البلاغة والحجاج من خلال نظرية المساءلة لميشال ميار، ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، جامعة منوبة، تونس، المجلدxxx1.
- القرطاجني أبو الحسن حازم، (1981)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء: تح/محمد الحبيب خوجة، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط2.
- نادر كاظم، (2003)، المقامات والتلقي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1.
- Chaïm Perlman et Lucie Albrecht –tyteca. (2008). Traite de l’argumentation. Éditions de l’université de Bruxelles.6 éme édition.
- Emile Benveniste. (1966). problèmes de linguistique générale. Edition Gallimard .Paris.